

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

The phenomenon of political corruption between multiple concepts, diverse approaches, and the need for treatment

دحماني العيد

جامعة عمار ثليجي الأغواط

l.dahmani@lagh-univ.dz

بغداد قرزو*

جامعة عمار ثليجي الأغواط

b.guerzou@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 2025/06/10 تاريخ قبول المقال: 2025/08/24 تاريخ نشر المقال: 2025/09/25

ملخص:

تهدف هذه الدراسة تحليل وتفسير ظاهرة الفساد وفق التأصيل النظري للظاهرة واستعراض مختلف الرؤى القانونية للهيئات الدولية والوطنية في تشخيصها للفساد ، كما نتطرق ايضا الى ابراز اسباب ومظاهر الفساد بالاعتماد على المقاربات والمداخل المفسرة للفساد، حيث تناولت الدراسة الفساد كظاهرة مجتمعية مركبة اثرت في جميع مجالات النشاط البشري بفعل الانحراف عن مجموع القيم والمبادئ الاجتماعية المتعارف عليها في كل مجتمع بالرغم من كل الاستراتيجيات التي تبنتها العديد من دول العالم في مكافحة الفساد إلا أنّ تأثيرها كان ضعيفا امام خطورة هذه الظاهرة ،حيث أنّ الفساد السياسي يعدّ اخطر انواع الفساد لأنّه المتسبب الأول في انماط الفساد التي تهدد الاستقرار المجتمعي والدولي و هذا حسب إحصائيات معايير تصنيف الفساد.

الكلمات المفتاحية: الفساد الاداري، الفساد السياسي، التصدي للفساد، مخاطر الفساد، انماط الفساد.

Abstract :

This study aims to analyze and explain the phenomenon of corruption according to the theoretical foundations of the phenomenon and review the various legal visions of international and national bodies in their diagnosis of corruption. We also address highlighting the causes and manifestations of corruption based on the approaches and approaches that explain corruption. The study addressed corruption as a complex societal phenomenon That affected all

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

areas of human activity due to the deviation from the set of social values and principles recognized in every society. Despite all the strategies adopted by many countries of the world to combat corruption, their impact was weak in the face of the seriousness of this phenomenon, as political corruption is considered the most dangerous type of corruption because it is the primary cause of patterns of corruption that threaten societal and international stability, according to statistics of corruption classification criteria.

Keywords: administrative corruption, political corruption, combating corruption, risks of corruption, patterns of corruption

المقدمة:

تعد ظاهرة الفساد من أبرز التحديات التي تواجهها الدول والمؤسسات في العصر الحالي، لما تلحقه من أضرار مباشرة على استقرار وأمن المجتمعات والدول. فالفساد يقوّض شرعية مؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى فقدان الثقة بها، وينعكس هذا سلباً على جهود الإصلاح والتنمية التي تبذلها الحكومات والدول معتمدة على اتخاذ إجراءات سياسية وقانونية تهدف إلى مكافحة الفساد بفعالية أكبر، متعهدة بتبني هذه الإصلاحات وتشكيل هيئات متخصصة للتصدي له بشكل موسّع. كما ركزت على رفع مستوى التوعية حول مخاطر الفساد وآثاره الضارة على الدولة والمجتمع.

أولاً: المشكلة البحثية:

- في ظل تنوع الآراء واختلاف التخصصات، ما هي المقاربات والاتجاهات النظرية التي تفسر ظاهرة الفساد وما الحلول الممكنة للحد من هذه الظاهرة أو التقليل من تأثيرها؟

تندرج ضمن هذه الاشكالية المركزية، جملة من التساؤلات الفرعية، وهي كالتالي:

1. ما هو التأصيل المفاهيمي والنظري في ظل الاقترابات والاتجاهات النظرية؟
2. ماهي اسباب الفساد وماهي مظاهره وفق التشريعات الوطنية والدولية؟
3. وما هو دور المنظمات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد

وقد تم الاعتماد على المناهج التالية كأدوات للتحليل

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

المنهج التحليلي والوصفي: يركز هذا المنهج على إجابة على تساؤلات الدراسة المتعلقة بالفساد والمفاهيم المرتبطة بها ضمن سياق دراسة الظاهرة من خلال عرض الخصائص والمظاهر الرئيسية للفساد وتحليل البيانات وربطها للوصول إلى استنتاجات معرفية تحدد طبيعتها.

المنهج التاريخي: يعتمد هذا المنهج على البحث في التقارير والأبحاث التي تصدرها الجهات ذات العلاقة بظاهرة الفساد، سواء على المستوى المحلي أو الدولي

المنهج المقارن: يتيح لنا هذا المنهج دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة وفي فترات زمنية متنوعة، مما يمكننا من تحليل الاختلافات في موضوع الفساد بين مجتمعين أو أكثر،

للإجابة على هذه الأسئلة حول مختلف جوانب الموضوع تقدمت هذه الورقة البحثية ضمن المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الأطر النظرية والمفاهيمية لظاهرة الفساد في ظل تعدد المقاربات.**
- **المبحث الثاني: اسباب وانماط الفساد وفق التشريعات الوطنية والدولية.**
- **المبحث الثالث: أثر الفساد على الدولة والمجتمع والجهود الدولية لمواجهة التحديات**

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة الفساد في ظل تعدد المقاربات.

إن موضوع الفساد كظاهرة عالمية يرتبط ارتباطا وثيق بشكل التنظيم السياسي أو الإداري للدولة فلا يمكن أن تخلو أي دولة من مخاطر الفساد في بيئتها الداخلية أو من خلاله اتصالها بالمجتمعات الأخرى بمختلف العلاقات الاقتصادية، لأن الفساد في الغالب يتشكل في المؤسسات الرسمية للدولة وذلك بتورط مجموعة من الأشخاص أو الشركات والتي قد تكون خارج إقليم الدولة، وهذا ما تؤكد العديد من المحاكمات لجنسيات مختلفة من الأشخاص والشركات خاصة إذا تعلق الأمر بممارسة الفساد السياسي والاقتصادي.

المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للفساد

يُعرف الفساد بشكل عام بأنه إساءة استخدام السلطة لغايات شخصية، ويتضمن في الغالب سلوكيات غير أخلاقية، مثل الرشوة والاختلاس والمحسوبية ونظرا لاتساع نطاقه يقتضي منا التطرق الى الفساد من حيث المفهوم اللغوي والاصطلاحي ومجموعة التعاريف التي تبنتها الهيئات الدولية والوطنية.

الفرع الأول: المفهوم اللغوي للفساد.

في اللغة العربية كلمة فساد مصدر " فَسَدَ " الذي يدل على الانحراف والخلل ويقول ابن منظور في لسان العرب " فسَدَ " والفساد نقيض الصلاح.ⁱ وفي الصحاح فإنَّ المفسدة ضد المصلحة، ويُطلق على ما تَعَرَّضَ للتلف أو الخروج عن الاعتدال، إلّا أنَّ للفساد عدّة معاني تأتي على حسب موضعه، منها ما يدل على أنّه ضد الصلاح فيقال: أصلح الشيء أي بعدما أفسده.ⁱⁱ

ولقد ذكر الفساد كثيرا من القرآن الكريم نذكر من بينها قول الله تعالى: " وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون "ⁱⁱⁱ ومن المفاهيم اللغوية للفساد وفق النصوص التشريعية ما ارتبط بجوانب مختلفة من حياة البشر سواء تعلق الامر بإنفاق المال اسرافا او ترفا ، فهو بذلك مفسدة أو أخذ المال ظلما واتلافه يُعد ايضا فسادا وقتل النفس التي حرمها الله تعالى فسادا ،حيث تجلت صور الفساد في هذا قول الله تعالى : "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون".^{iv}

أما لفظ الفساد في اللغة الانجليزية ((Corruption)) جاء من الفعل اللاتيني ((Corruptus)) مشتقة من وهي مركبة من، Com، مع، و Rumpere، يكسر أو يُفسد، أي تعني حرفياً "التدمير المشترك " أو "الانكسار الجماعي، فكلمة فساد أو الكسر أو التكسير، أي أن شيئا ما تم كسره.

الفرع الثاني: المفهوم الاصطلاحي للفساد.

لقد تعددت التعاريف الفساد من الناحية الاصطلاحية وذلك حسب موضع الظاهرة من الدراسة، فالبنك الدولي عرف الفساد بأنه سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة، أما الأمم المتحدة فقد برزت صور الفساد في الرشوة واختلاس الممتلكات واستغلال السلطة والمتاجرة بالأموال والرشوة في القطاع الخاص والإثراء غير المشروع، وعرقلة سير عمل العدالة.^v

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

كما يُعرف الفساد عند الفقهاء في الاصطلاح الشرعي على أنّه البطلان، فالمعاملة الفاسدة تعني أنّها اشتملت على مخالفة الشرع في ركن من أركانها أو الإخلال بشرط من شروطها، أما من الناحية العلمية والمعرفية فيعرف الفساد في نظر الاتجاه القانوني بأنه الخروج عن النصوص القانونية، أو استغلالها من أجل تحقيق مصالح شخصية أو لصالح جماعة معينة.^{vi}

ومن هنا فإنّ التعريف الاصطلاحي للفساد والذي تتقاطع فيه عدّة تعريفات بوصفه أنّه إساءة استعمال السلطة العامّة أو الوظيفة العامّة للكسب الخاص، حيث جاء في معجم "أوكسفورد" الإنجليزي بأنّه انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامّة من خلال الرشوة والمحابة وتُعرّفه منظمة الشفافية العالمية بأنّه استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامّة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامّة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباحا خارج إطار القوانين ومن خلال هذه التعريفات يتبين لنا أنّ للفساد صورا وأشكالا متعددة منها الرشوة المحسوبة، المحابة، الواسطة، سرقة المال العام و عرقلة مصالح المواطنين.

أمّا في الفكر الاسلامي وفق ما تداول على السنة المفكرين والعلماء فإنّ مدلول كلمة الفساد ارتبطت بالإنفاق والاسراف في المال وجلب المتعة في الحياه حيث قال المفكر "ابن خلدون" من خلال ابحاثه التي توجت "بالمقدمة " قائلا: "إن أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة" ومن هنا يتضح أنّ سبب ظهور الفساد هو ارتكاب الإنسان لأفعال غير مشروعة. في مجتمعه وخصّ بذلك طبقة الحكام وعن عبد الرحمن الكواكبي حيث يرى بأن الفساد هو مرادف للاستبداد وقد كان هذا التشخيص واضحا في كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد".^{vii} إذ يقول: الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان التي تتصرف في شؤون الرعيّة كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب، وهي تشمل حكومة الفرد وحكم الجماعة بما في ذلك الحكم الملكي او المنتخب.

المطلب الثاني التأصيل النظري لمفهوم الفساد.

شكلت ظاهرة الفساد انشغالا كبيرا في المراكز البحثية والاطراف الأكاديمية بقدر تعقيداتها وتنوع انماطها بالإضافة الى شموليتها حيث لا تخلو أي دولة من وجود نشاط الفساد ولو بدرجات متفاوتة وبمستويات مختلفة وهو الامر نفسه على المستوى العملي إذ اخذ هذا الموضوع حيزا واسعا في مختلف

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

المنتديات والمنظمات الدولية والاقليمية لمجابهة الفساد وقد تبلور هذا الجدل في أربع اتجاهات حاولت إعطاء تعريفاً للفساد من خلال تشخيصه تصنيفه وهي على النحو التالي:

الفرع الأول: الاتجاه الأخلاقي:

يُعدّ الفساد من خلال هذا الاتجاه على أنه انحرافاً عن المبادئ الإنسانية والقيم الأساسية، مثل العدل والصدق والنزاهة، حيث يستند أنصار هذا الاتجاه الى الاعتبارات الأخلاقية ويتصدر هذا الاتجاه "افلاطون" "أرسطو" وآخرين محدثين امثال "ميكافلي" و "مونتسكيو" حيث شملت دراستهم المجتمع بأكمله وليس بدراسة عينة من المجتمع، حيث جاء في كتابات " اريسطو " إنّ الفساد ينتشر نتيجة غياب الفضائل الأخلاقية مثل العدل الاعتدال، والشجاعة، أما " كانط " فيرى أنّ الفعل الأخلاقي يجب أن يكون مبنياً على الواجب وليس المصلحة لأنّ الفساد يعتبر خرقاً للقاعدة الأخلاقية العالمية فمثلاً الرشوة لا يمكن أن تكون قاعدة أخلاقية عامة لأنها تدمر الثقة في المجتمع .

ولهذا الشخص الفاسد هو من يفضل السماع الى ما تمليه عليه شهواته ضاربا المصلحة العامة عرض الحائط..^{viii} ، حيث يُطلق الحكم على الفعل الفاسد من خلال نظرة المجتمع ويُفسد المجتمع عندما تحركه المصلحة الخاصة ويتجاهل قيمه الاخلاقية والمدنية التي عُرف بها..^{ix}

من المهم الإشارة إلى أن هذه الأفكار الفلسفية تطورت لتصل إلى مستوى الفكر السياسي، خاصة في دراسة ظاهرة الفساد .فقد انتقل الاهتمام بمفهوم الفساد إلى مجال العلوم السياسية .فعلى سبيل المثال، قام أرسطو ضمن تصنيفه للأنظمة السياسية بتقديم نظرة حول الأنظمة الأكثر فساداً، حيث رأى أن الأنظمة الملكية المطلقة وحكم الأقلية تُعد من بين أكثر الأنظمة فساداً مقارنة بغيرها .وقد برر ذلك بسيطرة الحكم الفردي ونزوعه نحو ممارسة الاستبداد والطغيان على أفراد مجتمع المدينة .أما مونتسكيو، فقد رأى أن الفساد جزء من طبيعة الإنسان نفسها، بحكم نقائصها وعدم كمالها .ويمكن ملاحظة أن هذا المنظور الفلسفي السياسي يركز على تدهور المؤسسات العامة، أي انحراف المبادئ التي يبنى عليها النظام السياسي..^x

إنّ التركيز على دراسة هذه الظاهرة لا يهدف فقط إلى تفسيرها، بل يستوجب تطوير مقاربات أكثر فعالية للحد من انتشار الفساد ومكافحته .يُلاحظ اختلاف الرؤى حتى ضمن نفس الاتجاه أو المجال .على سبيل المثال، تُعرّف سوزان رزو أكرمان الفساد بأنه :عرض يشير إلى خلل في إدارة الدولة .بينما يصف صاموئيل هنتنغتون الفساد بأنه :معيّار يدل على غياب المؤسسة السياسية الفعالة، وبالتالي لا يمكن اعتبار الفساد ناتجاً فقط عن السلوك المنحرف عن السلوك القويم، بل يمكن أن يكون أيضاً نتيجة لانحراف الأعراف

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

والقيم عن أنماط السلوك المتعارف عليها. يُبرز تعريف هنتغتون بوضوح الخلل المؤسسي للدولة نتيجة لعجز مؤسساتها عن أداء أدوارها بشكل فعال، بخلاف رؤية سوزان التي تعمم الخلل على هيكل الدولة وقد تعني بذلك الحكومة أو الأجهزة الإدارية. وبالتالي، يتبنى الاتجاه الأخلاقي مفهوماً يرى أن الفساد لا يُعد مجرد جريمة قانونية أو خلل اقتصادي، بل هو مرض أخلاقي يتطلب إصلاحاً جذرياً وعميقاً.

الفرع الثاني: الاتجاه القانوني في تفسير ظاهرة الفساد:

يركز هذا الاتجاه على تحليل الظاهرة من زاوية القوانين والأنظمة والتشريعات التي تُشرع في المجتمعات بغرض تنظيم شؤونها والتي تهدف إلى منع الفساد ومكافحته، ومن بين الأسس والمفاهيم الرئيسية في الاتجاه القانوني أنّ الفساد مجموعة من الأفعال المخالفة للقوانين التي يعاقب عليها القانون، مثل استغلال النفوذ و الرشوة والاختلاس وغسيل الأموال ويؤكد الفكر القانوني على أهمية سيادة القانون والمساواة أمامه، وأن القانون يجب أن يطبق على الجميع دون تمييز، كما يركز على وجود إطار قانوني شامل ومتكامل لمكافحة الفساد، يشمل القوانين الجنائية والإدارية والمدنية، يوازن بين مكافحة الفساد وحماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، مثل الحق في حرية التعبير والرأي و المحاكمة العادلة لجميع الأشخاص والهيئات.

يُركّز الاتجاه القانوني على *المبادئ الرسمية، العقوبات، وهيكل المؤسسات *كثلاثية لمكافحة الفساد حيث يرى هذا الاتجاه أنّ الفساد هو انتهاك للقوانين والقواعد المنظمة، وأنّ الحل يكمن في تطوير هذه القوانين وتطبيقها بشكل فعال ومن أبرز التعريفات التي تستند إلى القيم القانونية تعريف عصام عبد الفتاح مطر " للفساد على أنّه سلوكا يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى مكاسب خاصة أو معنوية، أو هو سلوك مناطه انتهاك القواعد القانونية بممارسة أنواع معينة من التأثير تستهدف تحقيق منفعة خاصة، تتمثل أبرز تجليات هذا السلوك في الرشوة والمحسوبية وتوظيف الولاء ونهب المال أو استخدامه بصورة غير مشروعة... الخ ففي خلال هذا التعريف يعني الخروج عن مسؤوليات الوظيفة العامة من خلال خروج الموظف من مقتضيات الوظيفة العامة والقواعد المحددة لها التي يتعين عليه الالتزام بها رغبة في تحقيق منافع له على حساب هذه الوظيفة.^{xi}

من أبرز أعلام هذا التوجه نجد عدداً من المفكرين البارزين الذين ساهموا بشكل كبير في دراسة قضايا الفساد وآليات الحد منه. من بين هؤلاء، يبرز "روبرت كليتغارد (Robert Klitgaard)"، الذي اشتهر بصياغته معادلة الفساد المعروفة: الفساد = السلطة التقديرية + الاحتكار - المساءلة. (وقد ركّز كليتغارد

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

على أهمية تصميم الأنظمة القانونية بما يقلل من فرص الفساد، مع التركيز على تعزيز شفافية الإجراءات. يعد كتابه "السيطرة على الفساد (Controlling Corruption)" الذي نُشر عام 1988 واحداً من المراجع الأساسية في مجال الإصلاح القانوني. إلى جانب ذلك، تأتي إسهامات الباحثة المرموقة "سوزان روز-أكرمان (Susan Rose-Ackerman)" التي تناولت قضية الفساد باعتبارها انعكاساً لفشل القانون والمؤسسات، خاصة فيما يتعلق بالعقود الحكومية. دعت أكرمان إلى ضرورة تعزيز آليات المراجعة القضائية وحماية الشهود كوسيلة للتصدي للفساد. يُعد كتابها "الفساد والحكومة (Corruption and Government)" الذي صدر عام 1999 من أبرز الأعمال التي تناولت هذه القضية بتعمق وشمولية.

يتضح من خلال هذه المقاربة أن القانون يحدد الحدود الواضحة التي تمنح الفرد، سواء كان شخصية عامة أو خاصة، سواء مواطناً أو موظفاً، الإطار الذي يمكنه التحرك ضمنه، ويوضح ما يُعتبر خطأً أخلاقياً على المستوى الفردي أو الجماعي. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن القوانين غالباً ما تقتصر إلى مستوى الضبط المطلق الذي يمنع وجود ثغرات أو تأويلات قد تؤدي إلى انتهاكات. فالقانون لا يكون في معظم الأحيان شاملاً لكل المجالات، بل قد يتضمن أحياناً تمييزاً بين فئات المجتمع بسبب عدم تعميم قاعدة قانونية أو حكم معين، نتيجة التصنيفات والتراتبية في المسؤوليات والمواقع الاجتماعية.

الفرع الثالث: مقارنة الاقتصاد السياسي ومقاربة اتجاه المصلحة العامة :

يستند أنصار مقارنة الاقتصاد السياسي في تعريفهم للفساد على رؤية حديثة شمولية. حيث تختلف مقاربتهم عن نظرة فقهاء القانون، ويركزون بشكل أساسي على الجوانب الاقتصادية والمالية. يرون أن السلوك أو التصرف الفاسد يشمل القطاعين العام والخاص على حد سواء، مما يجعل الفساد عملية تبادلية بين جميع الأطراف وبذلك يجري تصنيفه باعتباره مبادلة غير مشروعة بين سوقين رئيسيين، هما السوق السياسي أو الإداري والسوق الاقتصادي والاجتماعي. في هذا السياق، يمكن الاستناد إلى التعريف الذي قدمه البنك الدولي للأنشطة التي تدرج تحت انا أفهم، والذي اعتبره سوء استغلال الوظائف العامة لتحقيق مكاسب شخصية. ويقع الفساد عادة عندما يقوم موظف حكومي بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة مقابل تسهيل عقد صفقة أو طرح عطاءات عامة. كما يمكن أن يظهر الفساد من خلال وكلاء أو ممثلين لشركات خاصة يقدمون رشايهم للاستفادة من سياسات أو تنظيمات عامة، بهدف تجاوز المنافسة وتحقيق أرباح ليست فكرة جيدة. يمكن للفساد أيضاً أن يتمشى مع استغلال الوظيفة العامة بطرق أخرى، مثل توظيف الأقارب أو الاستيلاء المباشر على أموال الدولة. يركز مؤيدو المقاربة الاقتصادية على تحليل ظاهرة الفساد من منظور اقتصادي بحصر الأسباب في الدوافع العقلانية والعوامل المؤسسية التي تساهم في تقشي هذه الظاهرة من

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

اهم رواد هذا الاتجاه نجد المفكر "شليفر وفيشنين"، حيث يرى أن الفساد يعمل كسوق سوداء للخدمات الحكومية، بمعنى أن المسؤولين الحكوميين يبيعون الخدمات التي من المفترض أن يقدموها مجاناً أو بأسعار مدعومة، مثل التصاريح أو التراخيص أو العقود الحكومية. هذا يخلق حافزاً للمسؤولين لتعطيل أو تأخير الخدمات الحكومية، وبالتالي زيادة الطلب على الرشاوى لتسريع الإجراءات أو الحصول على ميزة غير عادلة.^{xii}

لقد تمكن أصحاب هذا الاتجاه من ايضاح العلاقة بين العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية والتي هي علاقة ذات تأثير متبادل بحكم ان قوة الدولة تكمن في قوة اقتصادها وان استمرار نموها الاقتصادي يكمن في نجاعة سياساتها الاقتصادية التي ترسمها الدولة وتقوم عليها مؤسساتها وتديرها اجهزتها الإدارية وعلى هذا الاساس تشكلت هذه المقاربة لتحليل ظاهرة الفساد السياسي بفرضيات ذات طابع اقتصادي.

أما عن أنصار مقاربة المصلحة العامة يركزون في تفسيرهم للفساد على أنه يمثل انتهاكاً للثقة العامة وتقويضاً للمصلحة العامة ويرى هذا الاتجاه أن المسؤولين الحكوميين وغيرهم ممن يشغلون مناصب عامة يتحملون واجباً ائتمانياً يفرض عليهم خدمة المصلحة العامة، وأن أي سلوك فاسد يعد خيانة لهذا الواجب.

ومن هنا فما من شأنه الاضرار بالصالح العام فهو يعد خرقاً لحقوق المجتمع التي يكفلها القانون او الدستور ويتسبب الموظف او المسؤول في تعطيلها بشكل او بآخر وذلك لأنّ العمل الاداري مرتبطاً بالدولة والدولة مسؤولة عن اجهزتها الادارية ، فالمصلحة العامة هي الغاية من العمل الاداري بحكم ان لكل ادارة انشئت لها اهدافها ولا يتأتى ذلك الا من خلال التقيد بتطبيق الانظمة واللوائح على سائر الحالات كما وردت ويُجسد "كارل فريديريش" مظاهر الفساد عندما تقوم قوى ما بتقديم اموال نقدية او جوائز غير مشروعة لموظف ما بحيث تدفعه الى القيام بأفعال ضمن وظيفته في مصلحة هذه القوى فيتولد عنها إضراراً بالمصلحة العامة.^{xiii}

تحليل اتجاه المصلحة العامة كأحد أسباب الفساد يعيد جذوره إلى ضعف القيم الأخلاقية والنزاهة داخل المجتمع، مما يؤدي إلى تفضيل المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة. كذلك، يُبرز ضعف الحوكمة والإدارة العامة، بما في ذلك غياب الشفافية والمساءلة، كعوامل تسهم في خلق بيئة خصبة للفساد. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر الفساد السياسي، مثل استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية أو حزبية، أحد الأسباب الرئيسة التي تقوض المصلحة العامة، إلى جانب غياب الرقابة الفعالة على أداء المسؤولين

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

الحكوميين الذي يشجع بدوره على تفشي الفساد. الاتجاه المرتبط بالمصلحة العامة يُعدّ منهجاً مهماً لتفسير ظاهرة الفساد ومواجهتها. إذ يُركز هذا التصور على أنّ الفساد يمثل انتهاكاً للثقة العامة وتقويضاً للصالح العام. كما يقدم حلولاً متكاملة تشمل الأبعاد الأخلاقية والإدارية والسياسية لمحاربة هذه الظاهرة. ومع ذلك، فإن تحقيق أكبر قدر من الفاعلية في مكافحة الفساد يقتضي دمج هذا الاتجاه مع أنماط أخرى مثل القانوني والاقتصادي والاجتماعي.

انطلاقاً من هذا المفهوم، يتم تفسير الفساد عبر تحديد أنواع الانتهاكات التي تُلحق الضرر بالمصلحة العامة والتي يقوم بها الموظفون من خلال الاستفادة من مزايا أو منافع تتعارض مع اللوائح القانونية، أو تتجاوز حدود مسؤولياتهم بهدف تحقيق مكاسب شخصية. وفي سياق هذا التعريف الشامل، أشار المفكر "هارولد لاسويل" إلى أن الفساد هو انتهاك للمصلحة المشتركة عبر خيانة المسؤولية لتحقيق مصالح ذاتية.

عد روبرت بوتنام من أبرز الشخصيات التي تناولت هذا الموضوع، حيث ربط بين الفساد وتراجع مفهوم "رأس المال الاجتماعي". في كتابه "Making Democracy Work"، أوضح كيف يسهم الفساد في تقويض المصلحة العامة. أما دانيال كوفمان، صاحب نظرية "الحوكمة والفساد"، فقد أظهر من خلال مؤشرات البنك الدولي تأثير الفساد على الصالح العام. أسهمت أيضاً إلينور أوستروم بدراسة تأثير الفساد على إدارة الموارد المشتركة، مشيرة إلى كيفية إضعافه لآليات الحوكمة التشاركية.

حاولت هذه المقاربة تعريف الفساد بربطه بأداء الوظيفة الإدارية الموكلة من الدولة لخدمة الوظيفة العامة، واعتبرت الموظف العمومي عنصراً أساسياً في تحديد مفهوم الفساد متجاهلة عوامل أخرى مؤثرة. بناءً على ذلك، رأت الحل في خصخصة القطاع العام، كما يدعو الاتجاه الليبرالي رغم أن الفساد موجود أيضاً في القطاع الخاص بنفس التأثير أو الضرر الحاصل في القطاع العام.

استناداً إلى ما سبق، يمكن وضع تعريف إجرائي للفساد على النحو التالي: هو أي سلوك أو تصرف منحرف يصدر عن الفرد، سواء كان في وظيفة عامة أو خاصة، ويتعارض مع القوانين والمعايير الأخلاقية السليمة بغرض تحقيق مصالح شخصية، سواء كانت مادية أو معنوية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى الإضرار بالمصلحة العامة.

المبحث الثاني: اسباب وأنماط الفساد وفق التشريعات الوطنية والدولية.

إنّ تناول مؤسسة البنك العالمي للفساد بالاستغلال السيئ للوظيفة العامة أي ممارسة انواع الاستغلال للوظيفة الحكومية أو الخاصة كالشركات الكبرى، قد كشف عدة مظاهر للفساد، كما توصلت العديد من الدراسات الميدانية الى تحديد عدة انماط او انواع للفساد بناء على أكثر من معيار، هناك العناصر المشتركة بين هذه الدراسات متفق عليها ساعدت على تحديد وتشخيص انواع الفساد.

المطلب الاول: انماط الفساد

تُصنف أنواع الفساد حسب المجالات التي تحدث فيها، فمنها الفساد الإداري الذي يرتبط بإساءة استخدام السلطة والنفوذ في المؤسسات الحكومية، والفساد المالي الذي يشمل السرقة والرشوة والاختلاس، وفساد الانتخابات الذي يتضمن التلاعب والتزوير، وفساد القضاء الذي يهدد استقلال القضاء ونزاهته. كما يُمكن تقسيمها حسب أسلوبها، فمنها الفساد الذي يركز على إساءة استخدام السلطة، وفساد النظم التي تسهل ارتكاب الفساد، وفساد القيم الذي ينبع من ضعف الأخلاق والمبادئ.

الفرع الأول: الفساد السياسي

يُعدّ الفساد السياسي هو الهرم الأكبر من بين أنواع الفساد حيث ينتشر بين المؤسسات الحكومية السياسية والإدارية، مخلفا آثار كبيرة وهو يندرج في نسق فساد السلطات الثلاث برمتها، فهو فساد المراتب التي تلي القمة من حيث الترتيب في هياكل سلطات الدولة، حيث تم رصد العديد من حالات تقشي الفساد في هذه الهيئات نتيجة لتقاضي بعض الوزراء وكبار الإداريين رشاي وعمولات أو لاختلاسهم الأموال العامة.^{xiv}

فهو يشتمل على عدة انواع من الفساد هو إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة "أما" إكرام بدر الدين "فعرّف الفساد السياسي بأنه": نمط من أنماط السلوك السياسي يقوم به المسؤول أو صاحب المنصب العام ويهدر من خلاله بعض القيم والضوابط التي تحكمه في أداء عمله سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون أو لا، وسواء خالف توقعات الرأي العام أم لا، في سبيل الحصول على منفعة ذاتية مادية كانت أو معنوية، بما يتعارض مع المصلحة العامة. "كما عرفتة هيئة الأمم المتحدة بأنه": استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة "أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين.^{xv}

الفرع الثاني: الفساد الاقتصادي

يتعلق هذا الصنف من الفساد بالممارسات الفاسدة و الاستغلالية و الاحتكارات الاقتصادية و قطاعات الأعمال، التي تهدف إلى تحقيق مكاسب اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، و تحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الناظمة و المنظمة للمناخ الاقتصادي وهو الأمر نفسه حيث يتم خرق القواعد القانونية والسرية المهنية في الوظيفة العامة خاصة في مجال الصفقات والمشاريع الكبرى أي استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة" أو "استغلال علاقة ما للحصول على منافع مادية،^{xvi}.

الفرع الثالث: الفساد الاجتماعي

يعتبر الفساد سلوكًا اجتماعيًا غير طبيعي يلجأ إليه الشخص والمجموعة كأداة لإنجاز أهداف لا يمكن من بلوغها بالوسائل القانونية وبالطرق التنافسية المعتادة. الخلل الذي يمس المؤسسات الاجتماعية التي أئتمنها المجتمع على تربية الفرد و تنشئته ، بحيث تصيبها الزيغ عن الأصول والقيم الجوهرية التي عُرف بها المجتمع كالأُسرة و المدرسة و الجامعات و مؤسسات العمل، كما أن التنشئة الفاسدة تقضي حتمًا إلى فساد مجتمعي وتصبح ثقافته منتشرة بين أفراد المجتمع ،ومنه فإنَّ الفرد يتمرد على قيمه ويسعى الى تحقيق متعة الحياة دون الاكتراث بتضرر الآخرين ،ويشمل هذا النمط التخلي عن الأخلاق الذي يؤدي بالمرء إلى التدهور في سلوكه بشكل يجعله لا يحكم عقله، الذي فضله الله به عن غيره من المخلوقات، فيستسلم لنزواته و رغباته فينحدر بذلك إلى أدنى المستويات والدرجات^{xvii}

الفرع الرابع: الفساد الاداري:

يأخذ الفساد الاداري معنى مفاده أنه ادراك القواعد الرسمية في سبيل تكوين انماط معينة من النفوذ والتأثير لتحقيق مصلحة خاصة من خلال ممارسة الموظف للسلطة تحت ستار المشروعية القانونية لتحقيق مصالح خاصة عن المصالح العامة، وعادة ما تصب مفاهيم الفساد الاداري في معنى التعسف في الحق ، أي تجاوزات من شأنها ان تضر بحقوق الآخرين او تلحق الضرر بالدولة ،وعادة ما يرتبط الفساد الاداري بالجهاز الاداري الحكومي لأنه يشغل اكبر قدر من الموظفين واكثر تواجلا بالمواطنين ومن ثمة تنشأ العديد من السلوكيات كالابتزاز والتزوير وتعطيل الاجراءات بغرض تلقي منفعة مادية او معنوية مقابل تقديم خدمات هذا الموظف.^{xviii}

المطلب الثاني: أسباب انتشار ظاهرة الفساد

إنّ التطرق الى عوامل الفساد في المجتمعات تختلف مجتمع الاخر وذلك لعدّة اعتبارات سياسية، دينية، ثقافية بالإضافة الى درجة تقدم الدولة في جميع مستوياتها فحجم الفساد في الدول المتقدمة ليس بنفس الحجم في الدول النامية ونفس الشيء إذا تعلق الامر بطبيعة الانظمة السياسية اذ تختلف حدة الفساد في الدول بالنظر الى الانظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية بحكم توفر آليات المراقبة من عدمها.^{xix} ومن هذا المنطلق توجد عدة اقترابات مفسرة لعوامل وأسباب الفساد.

الفرع الأول: ضعف المؤسسات السياسية واختلال الأجهزة البيروقراطية الحكومية:

إنّ فقدان النظام الحاكم للشرعية التي يقوم عليها كل نظام سياسي، ويتجسد ذلك في ضعف مؤسساته السياسية التي تشرف على باقي الاجهزة الادارية للدولة، فالشرعية هي اساس قوة نظام الحكم ومن ثمة يستطيع التحكم في مفاضل الدولة وفرض منظومته القانونية بالوسائل المشروعة، ويعد احترام النظام السياسي للدستور وقوانين الجمهورية دليل على الالتزام والرغبة في فرض النظام وتطبيق القوانين في المجتمع و إذا حاولنا التأكيد على العلاقة بين أزمة الشرعية السياسية و الفساد السياسي، فإننا نجد العديد من الدول النامية تعرف أزمة مشروعية خاصة اذا تعلق الامر بشخصنة الحكم وتركيز الصلاحيات في يد شخص او عائلة حاكمة او حزب لهذا نجد العديد من الحكومات تنهار جراء انتصار الفساد.^{xx}

ومن الطبيعي ان تتدهور الاوضاع وتظهر بوادر الصراع على السلطة وتتداخل وتتعدد مصادر صنع القرار بشأن توزيع الثروة وادارة مشاريع الدولة، وبذلك يحصل الاختراق ويحل الفساد في ظل تقاسم المكاسب ومحاولة كل طرف الانتصار على الاخر او إضعافه، كما تسود ثقافة الانتهازية في القيادة السياسية وحتى في فئات المجتمع لضمان أكبر قدر من المنافع والامتيازات، ويمكن الحكم على مدى قوة او ضعف المؤسسات السياسية من خلال عملها في الشفافية او الغموض في معاملاتها الاقتصادية الى جانب مدى فاعلية الرقابة على أنشطة الدولة.

تشكل الاجهزة الادارية للدولة شرايينها الاساسية في تدفق مشاريعها وبرامجها من خلالها وهي اداتها الاساسية في التعبئة والتجهيز وتنفيذ السياسات ، لكن اذا اصابها الاختلال وعدم الاتزان فان من شأنها ان تصبح الراعي الاول في ممارسة الفساد وتكريسه على مستوى حجم و أداء تلك الأجهزة ، ويحدث الفساد ايضا بتوفر النسق البيروقراطي الحديث الذي يعاني من ازدواجية الشخصية التي مازالت متمسكة بالمعايير

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

التقليدية في الإدارة الحديثة كذلك فإن تضخم الأجهزة البيروقراطية، و توسعها بسبب توسع دور الدولة، يزيد من قوة تلك الأجهزة.

حيث تتعدد الإجراءات الإدارية وتطول، مما يدفع الجمهور لممارسة مختلف أنواع الفساد لتجاوز العقبات البيروقراطية، أو الحصول على امتيازات إضافية ويرجع أيضا الاختلال في الأجهزة البيروقراطية الحكومية الى التوظيف لاعتبارات شخصية، دون مراعاة الكفاءة من الاحترافية والتخصص والمستوى الثقافي ومن جهة أخرى، فإن عدم التزام الموظف بأدبيات الوظيفة العمومي، يكون عاملا لانتشار الفساد الإداري بالإضافة الى مجموعة من العوامل التنظيمية والادارية اهمها ما يلي:^{xxi}

- غياب المخطط الهيكلي العام وعدم وضوح السياسات العامة للإدارة.
- تضخم الجهاز الاداري أثر على نوعية الخدمة.
- انتشار الثقافات الفاسدة في الاجهاز الاداري ومع مرور الوقت تصبح جزءا منه.
- العشوائية والتلقائية في اداء المهام يحدث الانحراف بين الطرفين المواطن وموظفي الخدمة العمومية.
- تضيق الخدمات من طرف الاجهزة الادارية لإجبار المواطن على الالتفاف وتقديم الهدايا والرشوة.

الفرع الثاني: ضعف النظام القانوني وعدم تفعيل آليات الرقابة:

ينتشر الفساد في ظل ضعف القوانين او غيابها الى جانب غياب التشريعات وتحديث المنظومة القانونية وآليات الرقابة حيث يتوقف مدى تطبيق القوانين بمدى قوة العدالة والقضاء ومدى قدرتها على مكافحة الفساد، كما ان المشكلة لا تكمن في وجود القوانين انما في تطبيقها ، لان في الغالب ما تكون التشريعات المكثفة والواسعة تفقد مؤسسات الرقابة مصداقيتها نظرا للتدخل والغوص في احقية المهمة ، كذلك غياب مبدا تفصيل العقاب بتطبيق القانون على المخالفين او المستغلين لنفوذهم ، بالإضافة الى ضعف المساءلة من طرف الاجهزة القانونية وهذا راجع الى العلاقات المتعدية في خرق القوانين واللوائح التنظيمية ، ومن ثمة فقدان هيبة القانون في المجتمع مما يساهم في انتشار الفساد بشكل علني ويتجذر في ثقافة المجتمع.

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

يمكن أن تؤدي الضغوط السياسية إلى صعوبة تطبيق القوانين بفعالية، خاصة عندما يحدث تدخل سياسي في عمل المؤسسات الحكومية. يرتبط الفساد الإداري بغياب أو ضعف التشريعات الواضحة والصارمة، إذ تسهل القوانين الواضحة كشف قضايا الفساد. ومع ذلك، فإن تطبيق القانون يعتمد بشكل كبير على نزاهة الأجهزة القضائية والرقابية وقدرتها على مكافحة الفساد. ليست المسألة في دقة القوانين بقدر ما هي في التنفيذ الفعلي لها. إذا شعر المفسد أن عدم تطبيق القانون لن يؤدي إلى مساءلة فعلية، فقد يتحول القانون إلى مجرد نصوص غير فاعلة. ومن الجدير بالذكر أنه كلما ازدادت تعقيدات القوانين وتشابكت نصوصها، ازداد خطر فتح المجال لانتشار الفساد.

الفرع الثالث: تردي الأوضاع الاقتصادية وتراجع القيم الأخلاقية والثقافية

العلاقة بين الفساد السياسي والتنمية الاقتصادية تظهر بوضوح في تأثير ضعف التنمية على الأفراد انخفاض دخل الفرد وعدم العدالة في توزيع الثروة يدفع بعضهم لمخالفة القوانين لتحقيق مكاسب مادية. الأخطر هي الفئات المتحالفة مع النخب السياسية والمالية، التي تحتكر الاقتصاد وتعمل بسرية تامة بعيداً عن المحاسبة هذا الوضع يولد استياءً عاماً يدفع المجتمع للعزوف عن ممارسة دوره في الرقابة، بسبب الإحباط من تسبب مؤسسات الدولة. غياب الطبقة الوسطى التي تسعى للمشاركة في الحكم والرقابة يزيد المشكلة، خاصة في الدول الريعية التي تقتصر على استغلال الثروات بشكل صحيح. تتفق العائدات غالباً لتغطية عيوب النظام الحاكم عبر شراء الولاءات، مما يعزز ثقافة الاستهلاك والإنفاق الحكومي الفاسد، ويؤدي لهدر المال العام وتحويله لمشاريع وهمية تخدم مصالح النخب. القيم الاجتماعية والثقافية أيضاً تؤثر على ظاهرة الفساد. الفوارق الاجتماعية بين الأسر أو المناطق، وغياب العدالة في توزيع الثروات، تزيد من فرص الفئات الفاسدة للسيطرة عبر المال الفاسد، كشراء الأصوات في الانتخابات. هذا يعمق نفوذهم ويزيد من شعور المجتمع بالاغتراب، مما يفتح المجال لسلوكيات إجرامية في بعض الحالات..^{xxii}

إن اختلال القيم الاجتماعية يساعد على انتشار الفساد، فالمجتمعات تحكمها أيضاً التقاليد والاعراف الموروثة والرموز والمناقب الأخلاقية والمعتقدات والتي تؤكد هويتها وتثبت وجودها وإذا تعرضت للاهتزازات أو الاختراق يتعرض المجتمع لعواقب اجتماعية يدفع تكلفتها فالبعد الأخلاقي يعد ضروريا لفهم نمو الظاهرة، ما دامت تلك القيم تعد المقياس الرئيسي للسلوك الفردي والجماعي، فالفساد يظهر من خلال إطار من القيم المسماة بالقيم المنحرفة أو الفاسدة.

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

يؤدي الفساد الى زعزعة القيم الاجتماعية في المجتمع وانهيارها ويؤدي الى الإحباط والسلبية وانتشار الجريمة والتعصب للرأي والتطرف ويفقد العمل قيمته الحقيقية التي هدفها الاتقان والتفاني في العمل، إن الفساد جريمة في حد ذاته مهما كان نوعه أو جنسه فهو الداء لكل عمل وهو السرطان الذي يقضي على كل ما هو إيجابي وكل ما هو جميل كالمصلحة العامة وروح الانتماء وقيم الأخلاق والمثل العليا ويؤدي في المقابل الى انتشار الحقد والكراهية والى انتشار الظلم والتهميش وعدم الاستقرار المجتمعي.

المبحث الثالث: أثر الفساد على الدولة والمجتمع والجهود الدولية لمواجهة التحديات

إن للفساد بشتى أنواعه له أثر سلبي على الحياة الاجتماعية والسياسية، سواء على الأفراد أو على الدولة كشخص معنوي، فالفساد السياسي يعتبر من أخطر أنواع الفساد إن لم نقل إنه السبب الرئيسي لانتشار الفساد على كافة الأصعدة. سوف نحاول أن نستعرض أهم الآثار السلبية التي يتركها الفساد على الحياة الاجتماعية وعلى الدولة. بالإضافة الى التعرض الى الآليات والحلول الدولية لمكافحة هذه الظاهرة.

المطلب الاول: الآثار السلبية التي يخلفها الفساد على المجتمع والدولة

في هذا المطلب سوف نقدم الآثار السلبية التي تنتج عن الفساد على الحياة الاجتماعية ومن ناحية أخرى على المؤسسات والحكومات حيث أن الفساد يخرب كل الجوانب الحياتية.

الفرع الأول: الآثار السلبية التي يخلفها الفساد على المجتمع

اولا: تغليب المصلحة الشخصية على المصالح العامة: إن هذا التصرف من طرف صناع القرار السياسي أو الإداري يقود إلى تقليص فرص العمل وتقشي البطالة وعدم الاهتمام بأمور المواطنين او توفير خدماتهم فتأزم الظروف الاجتماعية من شأنه فتح المجال للتذمر الشعبي العام واللجوء إلى الاضطرابات والتظاهرات وأحيانا إلى زعزعة وتهديد الأمن المجتمعي. الفساد يجعل المصالح الشخصية تتحكم بالقرارات التي تتخذها الحكومة حتى وإن كانت هذه القرارات مهمة ومصيرية. يؤثر الفساد سلبا على النظام السياسي ويضعف بنيته الديمقراطية، ويؤدي إلى ضياع حقوق المواطنين خاصة حقهم في الحصول على الخدمات العامة والحريات والحقوق السياسية وفي مقدمتها حق المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الاعلام.

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

ثانيا: انهيار القيم الأخلاقية: يقوم الفساد على إضعاف الوازع الديني وزعزعة القيم الأخلاقية القائمة في المجتمع الأمانة والصدق والإخلاص والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وكذا أخلاقيات المهنة لدى الموظفين وعدم المسؤولية ولا يخفى أن انهيار القيم والأخلاق يؤدي إلى انهيار وزوال الحضارات والمجتمعات، كما يؤدي الفساد إلى تعليم المواطنين عدم الصدق في الانتماء السياسي لأي جهة سياسية مهما كانت والتظاهر فقط من أجل الحصول على مصالح أو منافع خاصة" ودون قناعة تامة بالبرنامج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ينادي به هذا الحزب أو ذاك.

ثالثا: انتشار الفوضى والتطرف وعدم الاستقرار السياسي: قد يؤدي انتشار الفساد الى تنامي ظواهر العنف والعنف المضاد من قبل الجماعات التي تشعر بالقهر والحرمان داخل المجتمع ويؤدي كذلك الى ظهور جماعات متطرفة في أفكارها، كما يؤدي إلى انتشار الفوضى السياسية وتعطل الدساتير والقوانين والأنظمة، فعدم الاستقرار السياسي والفساد توأمان ومفهومين متلازمان. كما يؤدي الفساد الإداري إلى تقليل الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وذلك نتيجة انخفاض إيرادات الدولة مما يحمل المواطنين نفقات إضافية للحصول على خدمات صحية وتعليمية مناسبة.

الفرع الثاني: أثر الفساد على الدولة

- **أولاً:** إن الفساد المالي والإداري يخلق فجوة بين المواطنين والحكومة، مما يدفعهم إلى مساندة القوى المعارضة للإطاحة بالحكومة القائمة، بسبب الاستياء من الفساد المنتشر داخل أجهزة الحكومة، إن شعور الفئات الفقيرة بالحرمان نتيجة تعمق الفجوة بين فئات المجتمع بسبب الفساد، سيدفع هذه الفئة الفقيرة إلى الالتجاء إلى العنف والثورة على النظام القائم للتنفيس عما يربط شعورها بالحرمان. يساهم الفساد الإداري إلى تقليل من شرعية النظام السياسي في نظر المواطنين وعدم الثقة في الحكومة، ألنها في نظرهم أن الموظفين الحكوميين على مستوياتهم مجرد عناصر متورطة في الفساد، فتظهر السلبية وعدم إقبال المواطنين على التعاون مع النظام القائم.

- **ثانيا:** يؤدي الفساد إلى إضعاف المؤسسات العامة مثل الوزارات، ومؤسسات المجتمع المدني مثل الاتحادات المهنية والنقابات والجمعيات الخيرية ويعزز المؤسسات التقليدية مثل القبيلة والعشيرة، وهو ما يحول دون إقامة دولة حديثة ونظام ديمقراطي يتساوى فيه الجميع في الحقوق والواجبات.

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

-ثالثا: يسيء الفساد إلى سمعة الدولة بين الدول الأخرى، ويؤثر سلبا على علاقاتها الخارجية ومشاركتها في المحافل والمؤتمرات والقضايا العالمية على كافة الأصعدة. حيث أن الدولة التي يشيع فيها الفساد يتم التعامل معها بحذر وعدم المبادرة بإشراكها في الاتفاقيات التجارية والاقتصادية.

المطلب الثاني: الآليات والجهود الدولية لمكافحة الفساد

إن غالبية الدول تدرك مدى خطورة الفساد والمشاكل الناجمة عنه؛ والتي من شأنها تهديد الأمن والاستقرار وتقويض القيم الأخلاقية وتعريض التنمية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للخطر، وعلى هذا الأساس قامت هذه الدول إلى انتهاج السبل الكفيلة للحد والقضاء على ظاهرة الفساد ضمن اتفاقيات من أهمها:

منظمة الشفافية الدولية واتفاقية الأمم المتحدة والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

الفرع الأول: منظمة الشفافية الدولية:

هي منظمة غير حكومية مهمتها هي زيادة فرص ونسب مساءلة الحكومات، وتقيد الفساد على المستوى المحلي والدولي، وتمثل حركة دولية لمواجهة ومحاربة الفساد ومن أهدافها أنها تركز جهودها لمكافحة كافة أشكال الرشوة والفساد خصوصا لدى الدول والحكومات كما تعتمد المنظمة على جملة من آليات للوقاية من الفساد والتي من خلالها تبني استراتيجيتها المستقلة في التصدي ومكافحة الفساد. الحد من الفساد عن طريق تفعيل اتحاد عالمي لتحسين وتقوية نظم النزاهة المحلية والعالمية، وتعتمد المنظمة على مبادئ إرشادية تتلخص في إدراك أن مخاطر الفساد تتعدى حدود الحالات الفردية، ولذا فهناك مسؤولية مشتركة وعامة لمحاربة الفساد. اعتبار الحركة ضد الفساد حركة عالمية تتجاوز النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية داخل كل دولة. وحسب أحد تقاريرها لسنة 2023 تعتبر الدنمارك ونيوزيلندا وفنلندا من بين الدول التي تتحقق فيها نسبة العدالة ومؤشر سيادة القانون جيد مقارنة مع الدول الأخرى.

الفرع الثاني: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

والتي تضمنت تجريم الكثير من الأفعال والممارسات المتصلة بالفساد وذلك على النحو الآتي: من حيث تجريم مختلف أفعال وأشكال الفساد التقليدي وغير التقليدي، ومنها جريمة الرشوة تنص الاتفاقية على مظهرين مختلفين للرشوة ويكمن الفرق الجوهرى بينهما في طبيعة القائم بالفعل

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

و"جزاء" الاتجار بالعمل الوظيفي واستغلاله فالصورة الأولى تتمثل في المظهر الكلاسيكي للرشوة والتي يرتكبها الموظف في القطاع العام والذي وصفها لاتفاقية في الفقرة 2 على أنه شخص يشغل منصباً تشريعياً، أو تنفيذياً وإدارياً أو قضائياً لدى دولة طرف سواء كان معيناً أو منتخباً... وكذلك أي شخص آخر معروف بأنه موظف عمومي في القانون الداخلي للدولة الطرف». يتميز هذا التعريف بأنه موسع ليشمل عدداً كبيراً من العاملين لكن ما يؤخذ عليه أنه لم تكن هناك حاجة لتكرار الصفتين الإدارية والتنفيذية لكونهما يعبران عن ذات المعنى.

لذا فقد حددت الاتفاقية قيد الدراسة في المادة 23 منها أفعال تلك الجريمة فالآتي:

أ- القيام بإبدال الممتلكات مع معرفة أنها عائدات إجرامية بغرض إخفاء مصدرها غير المشروع.

ب - تمويه، أو إخفاء حقيقة الممتلكات أو مكانها، أو مصدرها، أو حركتها، أو طريقة التصرف فيها وملكيته، أو حتى الحقوق المرتبطة بها مع معرفة أنها عائدات إجرامية.

ج- الحصول على الممتلكات أو الاحتفاظ بها واستخدامها مع المعرفة التامة وقت الحصول عليها بأنها عائدات إجرامية

وقد كرست الاتفاقية تدابير هادفة للوقاية من الفساد الذي يرتكب في القطاع العام، ومضمون ذلك أن ترسيخ نظم التوظيف في الدولة يركز على قواعد الشفافية والكفاءة وشروط موضوعية مثل الجدارة فضلاً عن منح الموظفين أجوراً كافية ومنصفة ودعم الشفافية في تمويل المترشحين للمناصب العمومية. كما تدعو لاتفاقية في إطار ذلك الدول الأطراف للأخذ في الاعتبار بالمبادرات المتعلقة بمحاربة الفساد التي قامت بها المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف.

الفرع الثالث: الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

بالنسبة للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لعام 2010م. والتي وُقعت عليها سبعة دول كانت واثقة تماماً بأن الفساد ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال ذات تأثيرات سلبية على القيم الأخلاقية والحياة السياسية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم ما ورد في المادة 10 من الاتفاقية والتي تخص تجريم الفساد ما يلي:

أ- وضع إجراءات فعالة لمنع الفساد والكشف والتحقيق فيه أو العقاب عليه ومحاربه بما في ذلك استعمال أساليب جمع البراهين والتحقيق.

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

ب - بناء القدرات في مجال صياغة وتخطيط سياسة إستراتيجية لمكافحة الفساد.

ج - تدريب السلطات المختصة على إعداد طلبات بشأن المساعدة القانونية المتبادلة تفي بمتطلبات الاتفاقية.

د- تسعى كل دولة طرف إلى إجراء تقييم دوري للتشريعات والتدابير الإدارية ذات العلاقة بغية تقرير مدى كفايتها للوقاية من الفساد ومحاربتة. للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي إلى اعتماد وترسيخ وتدعيم

هـ- تسعى كل دولة طرف وفقا نظم تقرر الشفافية وتمنع تضارب المصالح بين الموظف والجهة التي يعمل بها، سواء القطاع العام أو الخاص.

الخاتمة:

الفساد السياسي يُهدد استقرار المجتمعات ويُشكل تحديًا كبيرًا للهيئات الأممية والمنظمات الدولية رغم الجهود والمبادرات العالمية والمحلية نراه يتزايد بسبب تطور أساليبه، خاصة مع تأثير التكنولوجيا التي تُستخدم في الرقابة وأيضًا في التحويلات المالية وتبييض الأموال وأصبحت ظاهرة متعددة الأبعاد، يصعب السيطرة عليه سياسيًا، إذ يوفّر الفساد السياسي حماية للشبكات وأنماط الفساد الأخرى. المقاربات تبرز تعقيد هذه الظاهرة الناشئة عن مصادر متعددة، لكن أساسها اجتماعي، فالقيم الأخلاقية والدينية والثقافية المكتسبة عبر التنشئة الاجتماعية تُشكّل شخصية الموظف الحكومي وباقي الأطراف. إضافة إلى ذلك، تسهم العوامل الاقتصادية والسياسية في اكتمال منظومة الفساد.

هناك بعض الباحثين يشاهدون أن الفساد يحمل وجهًا إيجابيًا في بلدان معينة، خصوصًا تلك التي تمر بمراحل تغير كالدول النامية. هؤلاء يدافعون عن الفساد على أنه يحقق فوائد للنخب ولأفراد، مما يساهم في تبرير تفشيهِ. لكن التجارب السابقة والحالية بينت أن الفساد بغض النظر عن حجمه يترك آثارًا سيئة ويتعارض مع الفطرة البشرية والقيم الإنسانية. وبالتالي لا يحتاج المرء إلى براهين لتأكيد تأثيره السلبي. من هذا المنطلق تبدو مكافحة الفساد ممكنة عبر تقليصه والحد من انتشاره عوضًا عن القضاء عليه كليًا خاصة أن فضائح الفساد لا تتوقف حتى في أكبر الدول وعلى المستويات المحلية والدولية. الأمثلة على ذلك تشمل قضايا مثل الدعم الروسي للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في حملته الانتخابية، وفضيحة دعم النظام الليبي للرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي.. تورط شركة توتال الفرنسية في دفع العديد من الرشاوى منها 60 مليون دولار في إيران، و15 مليون دولار في إيطاليا. وعلى الرغم من تحقيق شركة النفط العملاقة أرباحا

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

تصل إلى 150 مليون دولار من هذه الأعمال، إلا أنها تكبدت في النهاية غرامات تبلغ 400 مليون دولار. هذا إلى جانب المحاكمات الشهيرة لعدد من الرؤساء والمسؤولين، كل هذه الوقائع تعكس وجود صلة بين البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي وتأثيرها المتبادل

- نتائج الدراسة:

- 1 الفساد ظاهرة منتشرة بشكل واسع في مختلف أنحاء العالم، حيث يمتد تأثيره إلى الحكومات والشركات والمجتمعات.
- 2 يؤدي الفساد إلى إضعاف النمو الاقتصادي، ويثبط الاستثمار، ويقلل من مستوى الشفافية، كما يعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- 3 يساهم الفساد في تقويض سيادة القانون وإضعاف المؤسسات العامة، مما يعيق عملها بكفاءة.
- 4 من الضروري أن تتبنى الحكومات سياسات قائمة على الشفافية، وتخضع نفسها للمساءلة، وتشجع ثقافة النزاهة كنهج أساسي في إدارة شؤونها.
- 5 ينبغي على الحكومات تطبيق قوانين فعالة وصارمة لمكافحة الفساد، ومحاسبة المسؤولين عنه بطرق حازمة وعادلة.
- 6 تعزيز دور المجتمع المدني يُعتبر عنصراً رئيسياً في الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد.
- 7 يلعب التعليم دوراً جوهرياً في بناء قيم النزاهة والشفافية لدى الأجيال القادمة، ما يُسهم في الحد من مظاهر الفساد مستقبلاً.

- وأهم التوصيات التي خلُصت إليها الدراسة تتضمن :

- دمج التوعية التربوية وتعزيز الوازع الديني والأخلاقي لدى العاملين والمسؤولين عن الوظائف العامة.
- اعتماد معيار الكفاءة والقدرة عند توظيف الأفراد، مع تجنب المحاباة والمحسوبية والحرص على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

- اختيار الأكفاء لتولي المناصب والوظائف، لا سيما العليا منها، مع ضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة لديهم
- توضيح آليات العمل وتدقيق الأنظمة المعمول بها وتوزيع الصلاحيات بشكل واضح ومتكافئ.
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والجهوي من أجل بذل جهود أكبر لمحاربة الفساد وضمان التنسيق بين الأطراف المعنية.
- توسيع نطاق الممارسات الديمقراطية من خلال دعم الصحافة الحرة، تحقيق استقلال القضاء، وتشجيع إشراك المجتمع المدني في صنع القرار.
- يبقى الفساد واحداً من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم، ما يستدعي تنسيق الجهود وتفعيل المبادرات على مختلف المستويات.
- الاستفادة من التجارب البلدان الرائدة في محاربة الفساد، كنيوزيلندا التي تتميز بدرجة عالية من الشفافية، فالمواطن النيوزلندي لديه الحق في الاطلاع على فواتير أي مسؤول بكل شفافية. بالإضافة إلى التجربة الماليزية في محاربة الفساد، إذ بمجرد اكتشاف مسؤول فاسد يتم تجريده من كل أمواله وحرمانه إلى الأبد من ممارسة أية نشاط رسمي ويتابع قضائياً، وتقرض عليه أشد العقوبات.
- علاوة على تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد، إذ بمجرد اكتشاف مسؤول فاسد يُجرّد من كل أملاكه ويمنع إلى الأبد من مزاوله أي نشاط رسمي ويلاحق قضائياً، وتقرض عليه أقصى العقوبات.

قائمة المراجع

- ⁱ ابن منظور، لسان العرب المحيط، بيروت: دار الجيل، 1987، ص 280.
- ⁱⁱ أنطوان نعمة و"آخرون"، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، (بيروت: دار المشرق، ط.2، 2001، ص ص. 1092 - 1093.
- ⁱⁱⁱ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية. 11.
- ^{iv} القرآن الكريم، سورة الروم، الآية 40 .

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

^v World Bank, world development report, Oxford université press , Washington D.C., 1997, p. 102.

^{vi} حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة إداري، تجاري، سياسي، دولي، القاهرة: الدار الجامعية، ط.1، 2008، ص. 16.

^{vii} عبد الرحمن محمد ابن خلدون، من مقدمة ابن خلدون، اختيار النصوص، سهيل عثمان، محمد درويش، دمشق :مطبعة وزارة الثقافة 2001، ص. 244

^{viii} Michael, Johnston, « à la recherche de définition : Vitalité politique et corruption », Revue p.372.Sciences Sociales, Paris, n°149, Sèptembre 1996 International des

^{ix} محمد محمود ربيع، وآخرون، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، الكويت :جامعة الكويت، مؤسسة التقدم العلمي - 1993 - 1994 ص. 488 .

^x Michael Johnston, Op.Cit., p.372

^{xi} عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الاداري، (القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر .2011)، ص.15.

^{xii} Alam, M. Shahid. 1995. "Theory of Limits on Corruption and Some Applications". Kyklos 48(3): 419-35.

^{xiv} أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية :رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، (القاهرة :الدار الجامعية، 2002- (2003 ص-ص. 68-69.

^{xv} عيسى عبد الباقي، الصحافة وفساد النخبة، دراسة الأسباب والحلول، القاهرة :العرب للنشر والتوزيع، ط.2005، 1. ص. 19.

^{xvi} منير الحمش، الاقتصاد السياسي للفساد، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 328 ، جوان 2006)، ص-ص 62-63.

^{xvii} عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح، دمشق :إتحاد الكتاب العرب، 2003، ص -ص. 91-92.

^{xviii} حسين مجدي بوادي، الفساد الاداري لغات المصالح، القاهرة: ديوان المطبوعات الجامعية ،2008، ص.43.

^{xix} حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص.40.

^{xx} Jean Cartier-Breson, « Les analyse économique des causes et des conséquences de la corruption,quelques enseignement pour les PED », Monde en Développement, Bruxelles, Tom 26, N°102, 1998, p.27.

ظاهرة الفساد السياسي بين تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات وضرورة المعالجة

^{xxi} عبد العزيز مخيمر وآخرون، قياس الاداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية. 1999)، ص، ص.5-6.

^{xxii} حلیم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (2000)، ص921.

– **المراجع بالاجنبية:**

1. Jean-françois medard, « clientelisme politique et corruption », revue tiers monde, paris, n°161, janvier-mars 2000.
2. Michael, Johnston, « a la recherche de definition : vitalite politique et corruption », revue internationale des sciences sociales, paris, n°149, septemre1996.
3. Samuel huntington, political order in chancing societies, u.s.a . Yale university press, 1979.
4. Jean cartier- bresson, « element d'analyse pour une economie de la corruption », revue tiersmonde, n°131, juillet-septembre, 1992.
5. Arnold j. heidenheimer, « une topographie de la corruption », revue internationale des sciences sociales, paris, n°149, septembre1996.
6. Jean cartier-breson, « les analyse economique des causes et des conséquences de la corruption. Quelque enseignement pour les ped », monde en developpement, bruxelles, tom 26, n°102, 1998.
7. Vaknin, sam, crime and corruption, united press international, skopje, macedonia, 2003.